واشنطن تهدد بعدم تمديد المهمة في حال لم تلتزم الحكومة السورية بخطة أنان

مجلس الأمن يقر بالإجماع إرسال 300 مراقب إلى سورية

حوارات جانبية في جلسة مجلس الأمن (أ.ف.پ)

نيويورك ـ وكالات: تبنى مجلس الامن الدولي السبت بإجماع اعضائه قرارا ينص على ارسال 300 مراقب الى سورية لمراقبة وقف اطلاق النار الذي يتعرض لانتهاكات كبيرة.

ونص القرار الذي رعته روسيا وفرنسا والصين والمانيا على وجوب انتشار المراقبين العسكريين غير المسلحين الـ 300 «سريعا» و«لفترة اولية تمتد تسعين يوما».

ولكن على الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ان يحدد اولا ما اذا كان «تعزيز» وقف النار يتيح هذا الانتشار.

ولم يحدد القرار الذي حمل الرقم 2043 عدد «العناصر المدنيين» في بعثة المراقبين، ووصف عملية ارسال المراقبين الـ 300 بأنها «انتشار اولي» مع امكان زيادة هذا العدد.

وكان مجلس الامن تبنى السبت الفائت قرارا اول يسمح بإرسال فريق تمهيدي محدود الى سورية يضم 30 مراقبا.

وبعثة المراقبين مكلفة الاشراف على وقف اطلاق النار في سورية والمساعدة في تطبيق خطة النقاط الست التي وضعها موفد الامم المتحدة والجامعة العربية كوفي انان.

وطلب القرار من الحكومة السورية «السهر على حسن اداء (البعثة) لمهمتها» وخصوصا «ان تضمن لها فورا حرية التنقل بحيث تتمكن من تنفيذ مهمتها في شكل كامل ومن دون معوقات».

كما طالب القرار بمنح المراقبين وسائل اتصال من دون اعتراض وضمانات امنية.

وشدد القرار على «ضرورة ان تتوافق الحكومة السورية والامم المتحدة سريعا على وسائل نقل جوية ملائمة (طائرات او مروحيات)» تستخدمها البعثة.

كذلك، طالب القرار دمشق بأن تفي «في شكل واضح وكامل» بالوعود التي قطعتها لكوفي انان لجهة سحب قواتها وأسلحتها الثقيلة من المدن السورية.

وطلب مجلس الامن من بان كي مون ان يقدم اليه تقريرا كل 15 يوما حول تطبيق هذا القرار، واعرب عن «عزمه على التحقق من مدى تقدم تطبيق القرار وعلى بحث اجراءات جديدة اذا اقتضت الضرورة».

وتوعد مشروع اول للقرار تقدم به الاوروبيون امس الاول، النظام السوري بعقوبات اذا لم يف بالتزاماته، وهو بند رفضته روسيا.

واثر التصويت على القرار، شدد السفير الفرنسي لدى المنظمة الدولية جيرار ارو على ان «الوضع الميداني لايزال يثير القلق»، مضيفا ان «انتشار اول عشرة مراقبين في سورية لم يبدل في شيء السلوك القاتل للنظام» مذكرا بالهجمات التي تتعرض لها مدينتا حمص وادلب.

وركز ارو على الضمانات التي يجب ان يحصل عليها فريق المراقبين، وخصوصا «استخدام وسائل نقل جوي لا يمكن في اي حال من الاحوال الاستغناء عنها».

وقال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير فيتالي تشوركين عقب تصويت أعضاء مجلس الأمن الدولي علي القرار «إن نموذج ليبيا أصبح شيئا من الماضي»، ورحب باعتماد القرار بإجماع كل أعضاء المجلس، مؤكدا ضرورة التزام الحكومة السورية والمعارضة بإنجاح خطة انان لكن السفير الفرنسي قال إن بلاده وافقت علي تعديل بعض فقرات القرار من أجل التصديق عليه امس.

وقد اضطرت روسيا الى اسقاط بعض الفقرات من مسودة مشروعها الذي تقدمت به أمس الاول وكانت تتعلق بحقوق الإنسان وفرض عقوبات علي الحكومة السورية في حالة انتهاكها.

وقال مدير منظمة «هيومان رايتس وتش «بالأمم المتحدة فيليب بولوبيون عقب التصويت على القرار إن هذا القرار يتغلب على المحاولات الروسية لتهميش البعثة الأممية الى سورية، ويوفر أساسا متينا لنشر فريق من خبراء حقوق الإنسان لرصد الجوانب الرئيسية لخطة كوفي انان، مثل حماية المدنيين، واحترام الحق في التجمع السلمي، والإفراج عن المعتقلين بشكل تعسفي».

من ناحيته حذر السفير البريطاني ليال مارك جرانت من تداعيات فشل مهمة بعثة المراقبين الى سورية.

وقال عقب التصويت «إن هذا القرار يمثل الفرصة الأخيرة للنظام السوري الذي عليه أن يعلم أن اعاقة أفراد البعثة عن أداء مهمتهم يجب أن يقابله فرض عقوبات هنا في مجلس الأمن».

وأضاف «لقد قام النظام السوري بتصعيد اعماله الوحشية ضد المدنيين منذ اعتماد القرار الأخير رقم 2040 بارسال بعثة أولية من المراقبين الى هناك».

وأشار غرانت الى أن القرار ينص على حرية حركة المراقبين الدوليين التابعين للبعثة الأممية، وتسهيل وصول مواد الإغاثة وحرية وصول الصحافيين، واستخدام الدعم الجوي.

وتابع «سوف تفشل البعثة الأممية إذا حاول النظام اعاقتها، ونؤكد أن البعثة هي الفرصة الأخيرة للنظام السوري».

من جهته، رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالإجماع الصادر من مجلس الأمن الدولي للسماح لبعثة المراقبين بالاشراف على وقف النار.

وقال بان كي مون، في بيان أصدره الناطق الرسمي باسمه، إن القرار «سوف يسرع من عمليات الانتشار، وذلك رهنا لتقييم الأوضاع على أرض الواقع، بما في ذلك دعم وقف أعمال العنف».

ودعا حكومة سورية والأطراف الأخرى على وجه السرعة الى تهيئة الظروف اللازمة لنشر فريق البعثة، مشددا على ضرورة قيام الحكومة السورية بوضع حد لجميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة وقف استخدام الأسلحة الثقيلة، وسحب الوحدات المسلحة من المراكز السكانية.

وتوقع الأمين العام للأمم المتحدة قيام حكومة سورية بضمان أداء البعثة الأممية دورها بفاعلية، وبشكل كامل ودون عوائق، وأعرب عن تطلعه الى التوصل إلى اتفاق علي وجه السرعة بشأن موضوع النقل الجوي.

بدورها هددت رئيسة مجلس الأمن الدولي السفيرة سوزان رايس مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة ـ والتي تتولى بلادها رئاسة أعمال المجلس الشهر الجاري بأن واشنطن لن تنتظر 90 يوما في حالة فشل بعثة المراقبين الى سورية.

وقالت رايس، عقب التصويت «إن الشعب السوري يعرف أن نشر 300 أو حتى 3 الاف من المراقبين غير المسلحين لا يمكن، من تلقاء نفسه أن يوقف نظام الأسد عن شن حملته البربرية ضد الشعب السوري الذي يدرك أن الذي يضع حدا لهذا الهيجان القاتل هو استمرار وتكثيف الضغوط الخارجية على نظام الأسد».

واشارت الى أنه منذ اعتماد القرار 2042، قبل أسبوع، أطلق نظام الأسد العنان لموجة أخرى من أعمال العنف المروع ضد شعبه مما أدى الى وفاة عشرات السوريين يوميا مع استخدام الحكومة للقصف والأسلحة الثقيلة، خاصة في حمص، وصلت إلى مستويات تفوق تلك التي سبقت وقف إطلاق النار.

وتابعت «اسمحوا لي أن أكون واضحة لا ينبغي للمرء أن يفترض أن الولايات المتحدة توافق على تجديد هذه المهمة في نهاية 90 يوما. إذا لم يكن هناك وقف مستدام للعنف، وحرية الحركة الكاملة لأفراد الأمم المتحدة وإحراز تقدم ملموس سريع على جميع الجوانب الأخرى لخطة النقاط الست، ونحن لن ننتظر 90 يوما لاتخاذ تدابير ضد الحكومة السورية، إذا ما استمرت في انتهاك تعهداتها أو عرقلة عمل المراقبين».

واشارت رايس في كلمتها الى أعضاء مجلس الأمن إلى أن الوحدات العسكرية السورية لم تعد حتى الآن الى ثكناتها وفقا لخطة انان، وان القوات السورية التابعة لنظام الأسد لا تزال تستخدم الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، والمظاهرات المدنية تتعرض لأشد أنواع القمع والوحشية.

المجلس الوطني السوري يرحب بقرار مجلس الأمن ويعتبره «مطلب الشعب السوري»

بيروت ـ ا.ف.پ: رحب المجلس الوطني السوري بقرار مجلس الامن الدولي القاضي بإرسال 300 مراقب الى سورية لمراقبة وقف اطلاق النار الهش.

وقال الناطق باسم المجلس الوطني جورج صبرا في اتصال مع فرانس برس ان المجلس يرحب بإرسال مزيد من المراقبين الى سورية معتبرا ان هذا القرار «هو مطلب الشعب السوري والشباب السوري الثائر الذي يتظاهر يوميا في شوارع البلاد».

واضاف صبرا «ننتظر ان يزداد هذا العدد بحيث يصبح اكثر فاعلية» معتبرا ان «300 مراقب عدد غير كاف في بلد مثل سورية تعم الثورة جميع المدن والقرى فيه».

ودعا صبرا الى عدم ترك النظام «يستفيد من المهل والوقت والتحايل المستمر على مهمة المراقبين».

وقال «من غير المعقول ان تستمر الآلية في مجلس الامن بهذا البطء الذي يعطي مهلة تلو المهلة للنظام الذي يستفيد منها حتى اخر الحدود».

واضاف «المشكلة مع النظام السوري انه لا يستجيب بأي شكل من الاشكال لخطة كوفي انان ذات البنود الستة».

استمرار العمليات العسكرية في درعا وإدلب وحماة

السلطات السورية تسمح للمراقبين بزيارة حمص بعد وقف القصف

مراقبو الأمم المتحدة يتحدثون لأهالي حمص خلال زيارتها أمس

عواصم ـ رويترز ـ أ.ف.پ: سمحت السلطات السورية لطليعة فريق مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة بدخول مدينة حمص أمس بعد أن أوقفت قصفها للمرة الأولى منذ أسابيع.

وقال خالد المصري المتحدث باسم الأمم المتحدة «توجه فريق من المراقبين إلى حمص والتقى المحافظ، وأضاف انهم زاروا أحياء في المدينة».

لكن ناشطين في حمص قالوا إن القصف توقف لكي يبدو الأمر وكأن الحكومة تلتزم بالهدنة التي توسط فيها مبعوث السلام الدولي كوفي أنان.

وأضافوا ان القصف استمر طوال الليل أمس الأول وسيستأنف بمجرد ان يغادر المراقبون المنطقة.

وقال وليد الفارس وهو ناشط معارض يعيش في حمص لـ «رويترز» انه من الواضح تماما ان الحكومة السورية يمكنها وقف العنف متى أرادت وفي أي وقت تشاء في البلاد.

إلا أن ناشطين بثوا تسجيلا مصورا لما قالوا انه إطلاق نار خلال تواجد المراقبين في حي الخالدية بحمص. واتهموا القوات النظامية باستهدافهم.

ولم تسمح السلطات السورية لطليعة الفريق المكون من ثمانية مراقبين تابعين للأمم المتحدة بالذهاب الى حمص في الاسبوع الماضي متذرعة بما وصفته بأسباب أمنية.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) ان «فريقا من المراقبين الدوليين زار محافظة حمص واجتمع مع المحافظ، مشيرة الى ان الزيارة شملت أحياء بابا عمرو الذي سيطرت عليه القوات النظامية مطلع مارس، إضافة الى الزهراء وفيروزة في مدينة حمص.

وذكرت «سانا» أن المراقبين عقدوا مباحثات مع غسان عبد العال، محافظ حمص.

وكانت الزيارة، وهي الأولى من نوعها من جانب طليعة فريق مراقبي الأمم المتحد إلى حمص منذ وصوله البلاد الأسبوع الماضي، قد تسببت في هدوء نسبي بالمنطقة التي كانت هدفا يوميا للقصف على أيدي القوات السورية، رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمت بوساطة أممية، بحسب المعارضة.

وشهدت أحياء حمص وريفها في الأيام السابقة قصفا من القوات النظامية رغم دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ صباح الثاني عشر من ابريل.

غير أن ناشطين في تنسيقيات حمص أفادوا لوكالة فرانس برس في وقت سابق من أمس بأن احياء المدينة شهدت توقفا للقصف في الصباح.

من جهته، قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن في اتصال مع «فرانس برس» «هناك هدوء كامل في حمص، هذا يدل على ان النظام السوري قادر على وقف النار عندما يريد».

وكان المجلس الوطني طالب في وقت سابق المراقبين الدوليين بالتوجه «حالا الى مدينة حمص لعل ذلك يردع النظام عن التمادي في جرائمه».

وخلافا لحمص قال ناشطون ولجان التنسيق ان عمليات العسكرية استمرت في المناطق الأخرى حيث نفذت القوات النظامية حملة مداهمات في قرية حيط بمحافظة درعا، فيما سمعت أصوات انفجارات شديدة في منطقة الكرك الشرقي، وفقا للمرصد الذي أشار الى «تسليم جثمان مواطن الى ذويه في بصر الحرير بعد ان قضى تحت التعذيب في المعتقل».

وأفاد ناشطون في تنسيقيات درعا وكالة فرانس برس بتنفيذ قوات الأمن عمليات اقتحام في المسيفرة وسحم الجولان في ظل انقطاع في الاتصالات عن مناطقهم.

كما شهدت ادلب وحماة استمرارا للحملة العسكرية وتعرضت قراها للقصف الذي أسفر عن نحو 20 قتيلا برصاص الأمن.

من جهة أخرى، ذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) ان السلطات أفرجت عن ثلاثين موقوفا ممن قالت انهم «تورطوا بالأحداث الأخيرة ولم تتلطخ ايديهم بدماء السوريين».

وذكرت الوكالة ايضا ان «248 مواطنا ممن تورطوا في الأحداث الأخيرة ولم تتلطخ أيديهم بالدماء سلموا أنفسهم وأسلحتهم للجهات المختصة في محافظة حماة في إطار تعاون الأهالي واتساع رقعة المكتشفين للمخطط الذي تتعرض له سورية».

وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها على مصير الطبيب محمود الرفاعي الذي أوقفته السلطات في 16 فبراير لمشاركته في تطبيب متظاهرين جرحى، والناشط الحقوقي محمد العمار الذي أوقف في 19 مارس، متخوفة من تعرضهما للتعذيب.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، فان عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات يصل الى 25 ألف شخص.

جمانة مراد: الأمومة ووقف القتل في سورية أهم أمنياتي بعيد ميلادي

عواصم ـ وكالات: أكدت الفنانة السورية جمانة مراد أنها اعتادت عدم الاحتفال بعيد ميلادها، وأنه لا علاقة للأحداث في بلادها بذلك، مشيرة إلى أن أهم أمنياتها مع بداية عامها الجديد هي الأمومة والستر ووقف القتل في سورية.

وقالت جمانة، في حوار مع مجلة «أخبار النجوم» الصادرة هذا الأسبوع: «لست من نوعية الفنانين الذين يحرصون على الاحتفال بأعياد ميلادهم. ويقتصر احتفالي على أن أتلقى اتصالات من أصدقائي من مصر والدول العربية لمدة أسبوعين، قبل عيد ميلادي بأسبوع وبعده بأسبوع. وحتى هذه اللحظة أحتفل بعيد الميلاد عن طريق المكالمات فقط. والأمر ليس له علاقة بما يحدث في سورية بتاتا، ولكن أنا أحب ذلك».

جمانة مراد

وبشأن الأمنيات التي تتمنى تحقيقها، قالت: «بكل صراحة، دعوت الله أن أصبح في العام الجديد أما، وأن ينتهي العنف في سورية سريعا، وأن أرزق الستر دائما».

وبررت الفنانة السورية عدم اهتمامها بالنجومية بأنها تراها «وهما»، مشددة على أن الأمور الثلاثة التي ذكرتها هي التي تشغلها وتسعى إلى تنفيذها. وعما إذا كان هناك مشروع زواج قريبا، أشارت جمانة مراد إلى أن هناك مشروع ارتباط، ولكن عندما يدخل حيز التنفيذ فستعلن عنه في وقتها، لافتة إلى أن الزوج المرتقب عربي الجنسية. وشددت جمانة على ان لديها بالفعل رغبة شديدة في أن تصبح أما، لأن تكوين أسرة وأولاد أهم شيء بالنسبة إلى المرأة مهما زاد بريقها وشهرتها، لأنها تشعر بسعادة خاصة عندما تسمع كلمة «ماما».

عبوة ناسفة تفجر خط نقل النفط في دير الزور

اتهمت السلطات السورية من وصفتهم بالـ «مجموعة مسلحة» بتفجير عبوة ناسفة بخط لنقل النفط تابع لشركة الفرات للنفط قرب منطقة أبوحمام في محافظة دير الزور فجر أمس، ما أدى إلى اندلاع حريق عند نقطة التفجير.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن مصدر مسؤول في وزارة النفط قوله إن خط النفط المستهدف ينقل النفط الخام من حقل التنك التابع لشركة الفرات للنفط إلى المحطة الثانية «التي تو» وهو بقطر 12 إنشا.

وأكد المصدر أن الشركة أوقفت ضخ النفط في الخط لحظة الانفجار لكن الخط مملوء بالنفط ما أدى إلى خسارة نحو 2000 برميل جراء الحريق لافتا إلى أن العملية الإنتاجية لم تتأثر بهذا الانفجار لأن الشركة لديها خطوط بديلة تستطيع ضخ النفط عبرها لحين إصلاح الخط المعطوب.

وأوضح المصدر أن عناصر الإطفاء التابعة للشركة استطاعت إخماد الحريق بعد ساعات من اندلاعه وأن ورشات الإصلاح ستباشر عملها لإصلاح الخط وإعادة ضخ النفط فيه خلال الأيام القليلة المقبلة.

● دمشق هدى العبود

الأمير حسين بن عبدالله يؤدي اليمين ولياً للعهد أمام الحكومة الأردنية

الأمير حسين بن عبدالله يؤدي اليمين ولياً للعهد

عمان ـ وكالات: أدى الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، امس اليمين الدستورية بحضور هيئة الوزارة نائبا للملك.

واجتمع نائب الملك، بحضور سمو الأمير فيصل بن الحسين، مع رئيس الوزراء عون الخصاونة في دار رئاسة الوزراء فترة من الوقت، حيث تم بحث عدد من القضايا.

وفي السياق نفسه قالت مصادر رفضت الكشف عن هويتها ليونايتد برس إنترناشونال إن «الأمير الحسين وهو من مواليد 28 يونيو 1994 أدى اليمين أمام الحكومة الأردنية لأول مرة في تاريخ الأردن كنائب عن والده الملك عبدالله الثاني الذي سيغادر المملكة إلى الخارج»، في زيارة لم تعرف وجهتها.

والأمير الحسين هو أكبر أنجال الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية والملكة رانيا العبدالله.

في سياق آخر ذكرت وسائل إعلام محلية أردنية أن السفارة السورية في عمان اتخذت اجراءات أمنية مشددة للحيلولة دون وصول أحد إلى مبنى السفارة بحي «عبدون» بالعاصمة الأردنية حيث قامت بكهربة محيط المبنى ووضع إشارات تفيد بأنه خطر وتحذر الاقتراب منه وذلك مع ازدياد حالة الغضب والتظاهر ضد النظام السوري والتعبير عنه من خلال الوصول الى السفارة.

وقالت وكالة «عمون» الإخبارية الأردنية امس إن الأجهزة الأمنية وضعت نفسها بحالة طارئة حول المبنى وحمايته من الجهات الأربع تحسبا لأي اعتداء محتمل.

الى ذلك قال مصدر أمني أردني إن أجهزة الأمن أبعدت ثلاثة سوريين دخلوا البلاد عبر مركز «جابر»الحدودي بين البلدين بعد أن ضبطت بحوزة أحدهم أجهزة تجسس وتنصت تحظر حيازتها. واضاف المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، في تصريح لصحيفة «الغد» الأردنية امس ان أجهزة الأمن المختصة اشتبهت بمركبة كان يستقلها ثلاثة سوريين وبتفتيشهم ضبطت بحوزة أحدهم أجهزة تصوير دقيقة وصغيرة وكاميرات مراقبة وأجهزة تنصت لا يتم استخدامها إلا في العمل الاستخباري والتجسس. وأوضح المصدر أنه تم التحقيق مع الأشخاص الثلاثة ومصادرة أجهزة التجسس التي كانت بحوزة أحدهم في أماكن متفرقة من جسده بقصد إخفائها وتم طردهم خارج الحدود الأردنية باتجاه الأراضي السورية. وأشار المصدر ذاته إلى أن الجهات المختصة طردت أيضا قبل نحو شهرين عشرة سوريين كانوا عبروا الشريط الحدودي، زاعمين أنهم من الجيش السوري الحر لكن تبين لاحقا أنهم من الجيش النظامي السوري وذلك بعد فرارهم من سكن «البشابشة» بمدينة الرمثا المتاخمة للحدود الأردنية ـ السورية وملاحقتهم مدة أربع ساعات إلى أن تم ضبطهم في منطقة «بيرين» غرب مدينة الزرقاء (23 كيلومترا شمال شرق عمان)حيث تم التحقيق معهم ومن ثم طردهم إلى بلادهم.